

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 10/326

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

٢ سبتمبر ٢٠١٠

## صندوق النقد الدولي يقدم مساعدات طارئة فورية لباكستان بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي ويعمل على استكمال برنامج القائم في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

أعلن اليوم السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، أن الصندوق سيقدم لباكستان مساعدات طارئة فورية تبلغ حوالي ٤٥٠ مليون دولار أمريكي مساهمة منه في معالجة تبعات الفيضانات الهائلة والمدمرة التي اجتاحت البلاد.

وقال السيد سترأوس-كان إن "الفيضانات التي اجتاحت باكستان هي في المقام الأول مأساة إنسانية لا تزال تؤثر على ملايين البشر. ولكن هذه الكارثة الطبيعية ستخلف أثرا ملموسا على الاقتصاد الباكستاني أيضا، حيث ألحقت ضررا جسيما بالبنية التحتية وأثرت بشدة على آفاق الاقتصاد وأسفرت عن تفاقم أوضاع المالية العامة. وأضاف قائلا: "سوف أطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على إتاحة مساعدات طارئة بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي خلال الشهر الجاري لمواجهة هذه التبعات."

وقال السيد سترأوس-كان: "إننا نواصل الحوار مع باكستان بشأن اتفاق الاستعداد الائتماني الحالي، وقد أعربت السلطات الباكستانية عن عزمها اتخاذ إجراءات لاستكمال المراجعة الخامسة للبرنامج في وقت لاحق من العام الجاري، وسنظل على اتصال وثيق بها مع استمرار هذه الجهود. وسيسمح استكمال هذه المراجعة بصرف مبلغ إضافي قدره ١,٧ مليار دولار، ليصل مجموع الموارد المنصرفة من الصندوق (بما فيها المساعدة الطارئة) إلى ٢,٢ مليار دولار خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠."

وقد أدلى سترأوس-كان بهذا التصريح بعد اجتماعه مع السيد عبد الحفيظ شيخ، وزير المالية الباكستاني، في إطار مناقشات الصندوق مع السلطات الباكستانية حول حالة الاقتصاد في ظروف الفيضانات الأخيرة. وفي تعقيب على هذه المناقشات قال السيد شيخ: "لا تزال باكستان ملتزمة بجهود الإصلاح التي ستضع الموارد العامة على مسار قابل للاستمرار وتقييم الدائم اللازمة للنمو."

ويتاح التمويل الطارئ في ظل سياسة الصندوق المعتمدة لتقديم "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" (ENDA). وستوجه قيمة هذه المساعدة إلى الموازنة العامة الباكستانية لدعم الإجراءات التي تتخذها السلطات لمواجهة الطوارئ الحالية. وسيُصرف هذا التمويل الطارئ في غضون الشهر الحالي بعد الحصول على موافقة المجلس التنفيذي للصندوق. وتأتي هذه المساعدة الطارئة بالإضافة إلى ٧,٣ مليار دولار يتيحها اتفاق الاستعداد الائتماني النافذ منذ نوفمبر ٢٠٠٨.